اعلان التحالف من اجل

"المبادرة العربية لدعم حكم القانون"

بتاريخ يوم الجمعة الواقع فيه الاول من آذار/مارس ٢٠١٣، انعقد في بيروت/لبنان، لقاء ضمّ هيئات ومنظمات من دول عربية لإعلان تحالف يرمي الى اطلاق "**المبادرة العربية لدعم حكم القانون**".

تأتي هذه المبادرة في سياق ما شهدته المنطقة العربية من حراك شعبي تغييري أدخلها في حال من التحول عنوانه الرئيسي المعلن اعادة بناء انظمة الحكم باتجاه ارساء اسس الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وهي مهمة تستدعي استنهاض مختلف شرائح المجتمعات العربية لمواكبة التغيرات تحليلاً واستشرافاً، بحيث توفّر للمعنيين موادّ من شأنها المساهمة في مسار البناء الديموقراطي ضمن معايير حكم القانون والادارة الرشيدة.

لأجل هذه الغاية سيتم اطلاق "**المبادرة العربية لدعم حكم القانون**" على ان تتناول المحاور الستة التالية:(أ) المسائل الدستورية (فصل السلطات، تداول السلطة، المشاركة الصحيحة، والعدالة الدستورية ...) (ب) السلطة التشريعية واداء البرلمان ، (ج) السلطة القضائية واداء القضاء، (د) الاداء الرشيد للإدارات العامة ومكافحة الفساد، (هـ) الحريات والمسؤولية الاعلامية، (و) حقوق الانسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة والمساواة.

تأسيساً على ذلك، وانسجاماً مع رسالة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة واهداف الهيئات والمنظمات المشاركة في هذا الاجتماع فقد اتفق المشاركون على إنشاء تحالف اقليمي يهدف الى تخطيط انشطة المبادرة وتنفيذها، والدعوة الى عقد منتدى دوري يكون ذا طابع دولي/اقليمي تشارك فيه، الى جانب التحالف، شخصيات عربية ودولية.

وقد أعلن المجتمعون موافقتهم على مبادئ التحالف وتكوين نواته الاولى التي تبقي الباب مفتوحاً امام الهيئات والمنظمات الراغبة في الانضمام اليها.

وسيعمل المشاركون في اللقاء على تحقيق اهداف هذه المبادرة من خلال:

أ- انشاء مرصد عربي لحكم القانون تتناول انشطته المحاور التي تم ذكرها اعلاه.
ب- انشاء بوابة الكترونية (compendium) ترصد ما يتناول حقوق الانسان في التشريعات والنصوص التنظيمية السارية المفعول في الدول العربية المعنية.
ج- تعزيز القدرات لاجل تحقيق الممارسات السليمة والفضلى في مجالات الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان.

ويعلن المجتمعون التزامهم المعايير الدولية للشفافية والمساءلة والتشارك الديموقراطي بين الحلفاء والنظراء.

وهم اذ يثمنون مشاركة منظمة "الاسكوا" وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان والعراق في هذه المبادرة ، يرحبون بكل مشاركة اخرى من أية جهة عربية ودولية.

وهم يعتزمون عقد المنتدى العربي/الدولي الاعلاني لهذه المبادرة، في اواخر ايلول/ سبتمبر ٢٠١٣ ، على ان يتم لاحقا تحديد مكان المنتدى وتاريخه.

الشريك الرئيسي: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

الجمعيات المتحالفة:

البلد	اسم الجمعية	ممثل الجمعية	التوقيع
الاردن	مركز عدالة لحقوق الانسان	عاصم ربابعه	
البحرين	الجمعية البحرينية للشفافية	عبد النبي العكري	
تونس	المعهد العربي لحقوق الانسان	جمانة مرعي	
	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان	علي زديني	

العراق	جمعية العلوم السياسية في اقليم كردستان العراق	شيرزاد النجار	
	منظمة النجدة الشعبية	هوكر بلباس	
	منظمة دار الخبرة	عمار الشيخ داود	
الكويت	جمعية الخريجين	سعود العنزي	
	جمعية الشفافية الكويتية	صلاح الغزالي	
ليبيا	المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان	عصام يوسف الماوي	
المغرب	مركز الدراسات الدستورية والسياسية	امحمد مالكي	
مصر	المنظمة العربية لحقوق الإنسان	معتز بالله عثمان	
	منتدى البدائل العربي للدراسات	محمد العجاتي	
	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	مجدي عبد الحميد	
	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	حافظ ابو سعدة	
ليمن	مركز المعلومات والتأهيل	عز الدين الأصبحي	
	المرصد اليمني لحقوق الإنسان	عبد القادر علي عبدالله	
لبنان	اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة	فهمية شرف الدين	
	المركز اللبناني لحقوق الإنسان	فضل شاهر	

المركز العربي للتنمية السياسية لحقوق الإنسان — حسين ابراهيم